

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٣٩٨

الأربعاء، ٤ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيدة أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد وانغ من
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريس مورينو
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد ماكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) (S/2015/128)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2015/144)

1505830 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) (S/2015/128)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2015/144)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بيرناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة. وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد ليون، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من روما.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/144، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/128، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد برناردينو ليون، والسفير حسين حنيف، الممثل الدائم لماليزيا، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن للسيد ليون.

السيد ليون (تكلم بالإنكليزية): سيكون المجلس الآن قد تلقى التقرير الخاص للأمين العام عن التقييم الاستراتيجي لوجود الأمم المتحدة في ليبيا (S/2015/113)، وكذلك تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2015/144)، الذي يتضمن تفاصيل عن عمل البعثة خلال الأشهر الستة الماضية.

وقبل أسبوعين، قدمت إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.7387) في أعقاب عملية الذبح البشعة التي نفذها عناصر تابعة للدولة الإسلامية ضد ٢١ رجلاً، من بينهم ٢٠ مصرياً. وكانت تلك الجريمة في غاية الفظاعة والخسة، إلا أن مرتكبيها لم يتركوا مجالاً للشك بنقلهم للعالم صور همجيتهم ووحشيتهم الوضيعة. وفي ٢٠ شباط/فبراير، بعد يومين من الإحاطة الإعلامية التي قدمتها للمجلس، ذُكِّر الليبيون مرة أخرى بالمدى الذي يمكن أن يصل إليه الإرهابيون والمتطرفون. فقد أدى انفجار سيارة ملغومة في القبة، مسقط رأس عقيلة قويدر، رئيس مجلس النواب، إلى سقوط ٤٤ قتيلاً، وفقاً للأرقام الرسمية الصادرة عن الحكومة. وكان ذلك أكبر عدد سُجل لوفيات نتيجة عمل إرهابي واحد في ليبيا. وحتى في ظل المناخ الحالي من الاستقطاب السياسي والأعمال العدائية المسلحة، فقد أصابت طبيعة ذلك الهجوم ونطاقه كل الليبيين بالصدمة، بغض النظر عن الانتماءات السياسية. وجاءت الإدانة سريعة وقاطعة من جانب كل الأطياف السياسية.

ولا يساورني أي شك في أن الهجوم في القبة، الذي وقع قبل بضعة أيام من جولة المحادثات المزمعة، كان محاولة سافرة لعرقلة أي فرصة سانحة أمام الليبيين للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن حل سلمي للأزمة السياسية والصراع العسكري

الذي يعصف ببلدهم منذ العام الماضي. وما من شك لدي أيضاً في أن الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية لن يوقفها شيء في محاولتها لاستغلال الانقسامات السياسية القائمة وعدم الثقة المتبادل بين الأطراف السياسية الرئيسية لتعزيز وجودها ونفوذها في ليبيا.

والشعور بالخوف والقلق داخل ليبيا إزاء خطر الإرهاب واضح للغاية. وفي الاجتماعات التي عقدتها خلال الأسبوع الماضي، أعرب النظراء في ليبيا عن قلقهم البالغ إزاء الخطر الذي يشكله الإرهاب على الأمن والاستقرار في ليبيا، وقدرات الدولة الليبية المحدودة جداً للتصدي لذلك التحدي بفعالية. ولا بد من تهيئة الظروف المؤاتية لمعالجة ذلك التهديد. وفي الوقت نفسه، علينا أن نكون مستعدين لدعم الجهود الليبية لمواجهة الإرهاب والتطرف. ويجب أن نحذر التقليل من الشعور بالإلحاح والخطر الكامن في ذلك الطلب للحصول على دعم دولي للتصدي لخطر الإرهاب.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، عقدت جولة جديدة من المشاورات مع القادة السياسيين الليبيين في طبرق وطرابلس. ووجه الجانبان حينئذ رسالة واضحة ومدوية بأنه لن يُسمح للإرهاب أن يسود أو أن يعرقل عملية الحوار. وبعد انتهاء فترة الحداد لمدة سبعة أيام التي أعلنها مجلس النواب في أعقاب الهجوم الإرهابي الأخير، صوت المجلس رسمياً مؤيدا لاستئناف المشاركة في محادثات الحوار. وغداً، تجتمع في المغرب فرق الحوار التي تمثل أصحاب المصلحة السياسية الرئيسيين للدفع قدماً بالمناقشات المتعلقة بالمقترحات بشأن بنود جدول الأعمال الرئيسية الثلاثة.

والبند الأول يتعلق بتشكيل حكومة وحدة وطنية يمكن لليبيين تحت مظلتها اعتماد نهج موحد للتصدي للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجه ليبيا. ويتناول البند الثاني الترتيبات الأمنية التي من شأنها أن تمهد السبيل لوقف شامل لإطلاق النار وانسحاب تدريجي لكل المجموعات المسلحة من القرى والمدن واتخاذ تدابير للحد من الأسلحة والتسلح، ووضع آليات مناسبة للرصد والتنفيذ. أما البند الثالث فيتعلق بالانتهاء من عملية صياغة الدستور وضرورة إعداد جداول زمنية واضحة في هذا الصدد.

وبغية تأمين دعم أوسع للمحادثات الجارية، تعقد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في الأسبوع القادم اجتماعين آخرين للحوار. الاجتماع الأول، في الجزائر، سيضم طائفة من القادة السياسيين الليبيين والنشطاء البارزين. أما الاجتماع الثاني، في بروكسل، فسوف يضم ممثلي البلديات من مختلف أنحاء ليبيا بهدف تعزيز تنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها في جنيف في السابق. وفي وقت لاحق، سنعقد اجتماعاً لزعماء القبائل، ومن المرجح جداً أن يعقد في مصر.

ولئن كنت على ثقة من أن هناك إرادة سياسية كافية وتصميما لدى الأطراف كافة للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة، فلا يمكن المغالاة بشأن فداحة التحديات التي تواجه تلك العملية. ويتمثل أول تلك التحديات في الحالة الأمنية المتقلبة، حيث تستمر الأطراف المتنازعة في الانخراط في هجمات متبادلة ضد بعضها بعضا في مناطق مختلفة من البلد. وقد وجهنا نداءات متكررة للأطراف كافة، خاصة على الجبهة العسكرية، للامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه تصعيد التوتر.

إن الهجمات التي شنها كل من الجانبين يوم أمس واليوم ضد البنى التحتية والمرافق العامة، بما فيها المطارات، والتي جاءت بعد يوم واحد من إعراب مختلف الأطراف مجدداً عن التزامها باستئناف محادثات الحوار، هي أمر غير مقبول ويتصف بالرعونة ولا مبرر له تماماً. وهذا التصعيد يدعو إلى التشكك في التزام المسؤولين الذين يقفون وراء أعمال العدوان الأخيرة تلك، كما أنه تذكرة صارخة بضرورة بذل جهد أكبر

على الصعيد الأمني. وأدعو القيادة السياسية في ليبيا لاتخاذ كل التدابير الضرورية للحيلولة دون وقوع أي هجمات أخرى، وممارسة سلطتها بما يتفق ومسؤولياتها القانونية والسياسية لضمان امتثال جميع القوى التي تعمل تحت إمرتها للالتزام السياسي الذي قطعته على نفسها فيما يتعلق بالحوار.

وعلاوة على ذلك، فإن الحملة الممنهجة من المعلومات المغلوطة التي ظهرت مؤخراً في مختلف وسائط الإعلام الليبية بشأن الحوار ونتائجه تبدو بمثابة عرض لعدم الثقة العميق الذي ما زال يفرض نفسه على المشهد السياسي الليبي.

وقبل بضعة أيام، اجتمعت مع عدد كبير من أعضاء مجلس النواب لمناقشة عملية الحوار وتبديد الشكوك فيما يتعلق بنطاقها وشفافيتها. وفي هذا السياق، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعيد التأكيد مرة أخرى على الضمانات التي أعطيتها علانية وسراً لكل الأطراف في ليبيا بأن هذا الحوار حوار بين الليبيين يقوم على مبدأ التوافق المتبادل بين الأطراف. ودور الأمم المتحدة يتمثل في تيسير تلك المحادثات دون فرض أي أمر، مع الاحترام التام للملكية الليبية للعملية. وفي جهودنا من أجل ضمان شفافية العملية، سيطلب من كل مشارك أن يتشاور مع فصيله قبل التصديق رسمياً على أي اتفاق نهائي.

وباسم الأمين العام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن شكري وتقديري للمجلس على دعمه الثابت للحوار السياسي الليبي، ولكل الدول الأعضاء والشركاء الدوليين الآخرين الذين أسهموا بسخاء في تقديم الدعم المالي واللوجستي وغيره من أشكال الدعم في هذه العملية.

وفي غضون بضعة أسابيع منذ الجولة الأولى من المحادثات التي عقدت في ١٥ كانون الثاني/يناير، قطع القادة السياسيون في ليبيا شوطاً طويلاً صوب بث الأمل في إمكانية وضع حد للأزمة السياسية والنزاع المسلح في بلدهم.

إن الحالة العامة على الأرض تتدهور سريعا، ولم يعد بإمكان ليبيا السماح باستمرار تفاقم الأزمة السياسية

شعور الترقب والانتظار من جانب جميع شرائح السكان الليبيين شعور عميق. وفي حين يقع على كاهل قادة ليبيا عبء الاتفاق على خريطة طريق من أجل استئناف العملية السياسية ووضع حد للنزاع، سيكون دعم المجتمع الدولي أمرا حاسما للنجاح في تنفيذ الاتفاق السياسي، في حال توصل الأطراف إلى اتفاق.

غير أن قدرة حكومة وحدة وطنية على الحكم بشكل فعال وإحداث تغيير ملحوظ في حياة عامة الليبيين ستتوقف إلى حد كبير على قدرتنا الجماعية – بصفتنا المجتمع الدولي – على إعادة التفكير ووضع استراتيجية واضحة بشأن تقديم المساعدة التقنية. أما التقدم المحدود الذي أُحرز خلال السنوات الثلاث الماضية صوب بناء القدرات على جميع المستويات في الدولة الليبية فينبغي أن يكون بمثابة إنذار صارخ بالتحديات الهائلة المقبلة.

إن الحالة الإنسانية المتدهورة في البلد، بما في ذلك في ورشفانة، وبنغازي، ونفوسة، تقتضي التزاما أقوى من جانب المجتمع الدولي بتلبية احتياجات من وقعوا ضحايا لهذا النزاع. وقد اتفق ممثلو البلديات والمجالس المحلية في جنيف على مجموعة من تدابير بناء الثقة، ويجب أن نعزز جهودنا من أجل تنفيذها والبدء في إحداث فرق في حياة الشعب الليبي. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة لوضع استراتيجية واضحة دعما للدولة الليبية والجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية لمكافحة التهديد المتزايد للإرهاب. وأرى أنه سيكون أساسيا في تبديد المخاوف المتنامية في جميع أنحاء ليبيا بشأن ما يعتبر خطرا حقيقيا ووشيكا تمثله الجماعات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على أمن ليبيا واستقرارها بوجه عام.

والنزاعات المسلحة التي عصفت بالبلد معظم العام الماضي وإن لم يتصرف القادة في ليبيا بسرعة وحزم، فإن المخاطر على وحدة بلدهم الوطنية وسلامته الإقليمية حقيقية ووشيكة. وبقدر صعوبة الوضع في السنوات القليلة الماضية بالنسبة للبلد، لم يتخل الشعب الليبي عن آماله وتطلعاته من أجل دولة ليبية ديمقراطية حديثة تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.ويمثل اجتماع الغد في المغرب فرصة هامة لتكريم ما بذله من تضحيات سعيا للعيش في كرامة واحترام وإقامة بلد يصون مصالح الأجيال المقبلة.وسيلزم اتخاذ قرارات صعبة وإيجاد حلول توفيقية.ولكن يجب أن يتأكد قادة ليبيا أنه باتخاذهم لتلك القرارات، ستكون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي شركاء لهم في الرحلة الشاقة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ليون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير حنيف.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن عمل لجنته المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن ليبيا ويغطي تقريري الفترة من ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠١٥، وخلال هذه الفترة اجتمع أعضاء اللجنة مرة واحدة في مشاورات غير رسمية.

وأود في البداية أن أتطرق بإيجاز إلى التقرير النهائي (S/2015/128) لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) والذي تم تمديد ولايته مؤخرا بموجب القرار ٢١٤٤(٢٠١٤)، الذي تلقته اللجنة في ٤ شباط/فبراير. وحيث أن التقرير متاح الآن للجميع، سأقصر ملاحظاتي على بعض نقاطه الرئيسية.لقد خلص الفريق إلى أن ضعف تنفيذ حظر توريد الأسلحة، وارتفاع الطلب على الأسلحة، وكمية الموارد المتاحة للأطراف المتحاربة لشراء معدات يشير إلى أن الاتجار الواسع النطاق من المرجح أن يستمر ويمكن أن يسهم في نزاع دائم دون هيمنة عسكرية واضحة لطرف على آخر. كما أفاد الفريق بتحويل الأعتدة العسكرية، بما في ذلك المواد المعفاة من جانب اللجنة والأعتدة العسكرية غير الفتاكة، إلى الجماعات المسلحة على جانبي الصراع السياسي.كما سلط الضوء على الصعوبات التي تكتنف في التمييز بين نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة المأذون به والنقل غير المشروع لها.كما أفاد الفريق بوجود تحديات أمنية كبيرة، ولا سيما فيما يتعلق بالإرهاب، تواجه جيران ليبيا والبلدان في منطقة الساحل، نظرا لانتشار الأسلحة. وخلص إلى أن الأسلحة وما يتصل بها من عتاد مصدرها ليبيا قد عزز إلى حد كبير أيضا القدرة العسكرية للجماعات الإرهابية العاملة في تلك البلدان.

وفيما يتعلق بحظر السفر، أفاد الفريق بوجود انتهاكات للتدابير من جانب اثنين من الأفراد المدرجين في القائمة. وفيما يتعلق بتجميد الأصول، يرى الفريق أنه من المرجح أن تكون مبالغ كبيرة من الأرصدة محتفظ بها خارج ليبيا تحت أسماء وشركات وهمية. وواصل أيضا تحديد الدول الأعضاء التي تفتقر إلى القدرة على تنفيذ تجميد الأصول، بسبب وجود ثغرات في التشريعات المحلية والإطار الدستوري ذي الصلة، وحذر من وجود عدد من المحاولات تجري عن طريق التحايل لاستعادة الأصول الليبية المنهوبة. وفيما يخص التدابير المتعلقة بمحاولات تصدير النفط الخام بطريقة غير مشروعة من ليبيا، لاحظ الفريق أنه رغم حدوث عمليات تصدير للنفط الخام لا تخضع لسيطرة الحكومة الليبية، لم تقدم الحكومة أي طلبات لإدراج السفن الناقلة. كما خلص إلى أنه بالإضافة إلى النفط الخام، جرى أيضا تصدير غير مشروع لمشتقات النفط وغيره من الموارد الطبيعية.

وناقشت اللجنة تقرير فريق الخبراء وتوصياته في مشاورات غير رسمية في ٢٠ شباط/فبراير. وبوجه عام قوبل

التقرير بالاستحسان والإشادة على ما قدمه من معلومات مفصلة. وكانت النقاط الرئيسية التي أسفرت عنها المناقشة هي القلق إزاء ما ورد عن وقوع انتهاكات لحظر توريد الأسلحة، وعدم وصول الفريق إلى ليبيا والبلدان الأخرى التي لها طلبات لم يبت فيها، والكيفية التي يمكن بها المضي بتوصيات الفريق قدما. ووافقت اللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن ست توصيات من أصل التوصيات الثمانية عشرة الواردة في التقرير. ومن بين التوصيات الاثنتا عشرة المتبقية، فإن توصية واحدة متعلقة بإدراج أفراد تتطلب أولا اتخاذ إجراء من جانب الدولة العضو الأعضاء الراعية، في حين أن الإحدى عشرة توصية الأخرى موجهة إلى مجلس الأمن.

وأود الآن أن أقدم بإيجاز آخر المستجدات عن أنشطة اللجنة في متابعة اجتماعها المعقود في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، مع ليبيا والدول الإقليمية المشاركة.في ٤ شباط/فبراير، وجهت اللجنة رسالة إلى السيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تدعوه لتقديم إحاطة إعلامية إليها. وفي ٢٣ و ٢٦ شباط/فبراير، وجهت اللجنة رسالة إلى الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحصول على تقرير الفريق، الذي لم يكن قد نشر بعد.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناولت اللجنة أيضا عددا من جوانب الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وفي هذا الصدد، ردت على دولة عضو فيما يتعلق بالتخلص من الأعتدة العسكرية المصادرة وتلقت تقرير تفتيش عن مصادرة جديدة، وقدمت توجيهات إلى دولة عضو بشأن المضي قدما في نقل أسلحة أعفت سابقا إلى ليبيا، وطلبت معلومات إضافية من إحدى الدول الأعضاء عن عملية نقل مزمعة لأعتدة عسكرية غير فتاكة إلى ليبيا.

وكما هو متوقع في التقرير الدوري الأخير إلى المجلس، بعثت اللجنة برسالة إلى البعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة، تحيل بها المعلومات الواردة التي تلقتها من إحدى الدول الأعضاء بشأن مسألة تتعلق بحظر الأسلحة في إطار الرد على أسئلة اللجنة في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، أحاطت اللجنة علما بالتغيير الذي طرأ على جهة التنسيق المأذون لها بالتوقيع على طلبات الإعفاء من حظر توريد الأسلحة وشهادات المستعمل النهائي باسم الحكومة الليبية. ويجب أن تحمل هذه الطلبات الآن توقيع رئيس أركان الجيش الليبي، فضلا عن اعتمادها من قبل الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة.

أخيرا، ومنذ تقديم التقرير الدوري الأخير إلى المجلس، تلقت اللجنة إشعارا بموجب الفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) فيما يتعلق بإعفاء النفقات الأساسية من تجميد الأصول، وهو أمر لم يتخذ بشأنه أي موقف سلبي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير حنيف على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): شكرا سيدي الرئيس، ويطيب لي في البداية أن أهنئكم على توليكم لرئاسة المجلس خلال هذا الشهر، وأشكركم وأعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لوفد بلدي للحديث في هذه الجلسة. وأشكر السيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته المستفيضة وأتمنى له النجاح في مساعيه. كما أشكر سعادة السفير حسين حنيف، الممثل الدائم لماليزيا، ورئيس لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على إحاطته الإعلامية، وأتمنى له ولوفده النجاح في قيادة أعمال اللجنة خلال فترة رئاسته.

وإذ أتحدث عن أعمال لجنة الجزاءات، أريد أن أؤكد من جديد أن هناك حاجة إلى الشفافية والتعاون في التعامل بين بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة ولجنة الجزاءات، لأن السلطات الليبية الشرعية، كما قلت سابقا، شريك لمجلس الأمن في

ضمان عدم انتهاك حظر السلاح من جانب الفاعلين من غير الدول والتنظيمات الإرهابية. ونأمل أن نحصل على تقارير فريق الخبراء في الوقت المناسب لنشاطرها مع الخبراء في حكومتنا قبل أن تعرض على المجلس. وأرجو أن تأخذ اللجنة ذلك في الاعتبار في المستقبل.

وبالنظر إلى أن الجيش الليبي يخوض حربا ضد التنظيمات الإرهابية في ليبيا، والتي أعلن بعضها الولاء لتنظيم داعش، فإن من مصلحة السلم والأمن في ليبيا والمنطقة والعالم بأسره، أن يتم تسهيل إجراءات حصول الجيش الليبي على السلاح، إما برفع الحظر بصورة نهائية، أو بتسهيل إجراءات الإعفاء من الحظر. وقد أبلغنا لجنة الجزاءات بالإجراءات الجديدة التي قررتها الحكومة الليبية المؤقتة لضمان عدم وصول السلاح المعفي من الحظر إلى أي جهة أخرى غير الجيش الليبي. ومن بين تلك الإجراءات، قصر نقاط الاتصال على نقطة واحدة، كما ذكر السيد رئيس لجنة الجزاءات، تتمثل في رئيس الأركان العامة للجيش الليبي وبعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وهذا الإجراء تقرر نزولا عند رغبة بعض أعضاء لجنة الجزاءات. والجيش الليبي مستعد لقبول مراقب للتأكد من أن الأسلحة التي وافقت عليها اللجنة قد سُلِّمت فعلا للجيش الليبي النظامي.

اسمحوا لي أيضا، أن أشيد بالجهد الذي يبذله فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات، وأثني على التقرير الواضح والموضوعي المقدم إلى المجلس (S/2015/128) والذي يتناول المسألة من جميع جوانبها ويشير بكل وضوح إلى أن مليشيات فجر ليبيا هي المسؤولة عن إعاقة المسار السياسي، ويورد الأضرار التي ألحقتها بالبلاد، كما يشير إلى مسؤولية بعض قادتها بالاسم. وهو يدحض في نفس الوقت، المزاعم التي تقول إن غارات السلاح الجوي الليبي قد تسببت في أضرار بين المدنيين.

والتقرير على عكس تقرير الأمين العام (S/2015/144)، لا يستخدم اصطلاحات مليشيات فجر ليبيا، ولا يحاول غض النظر عن وجود الجيش الليبي والإنجازات الكبيرة التي حققها في بنغازي. وبهذه المناسبة، أكرر من جديد ما سبق وأن قلته أمام هذا المجلس: ليس من حق أي دولة أن تتدخل في قرارات السلطات الليبية المنتخبة فيما يتعلق بمن يقود الجيش الليبي أو مؤسسات الدولة.

لقد وصلنا إلى مرحلة لم يعد يجدي فيها السكوت أو غض النظر عن الأعمال الإرهابية في ليبيا ضد المواطنين وضد السلطات الشرعية ومؤسسات الدولة والمرافق الاقتصادية. وأقول بكل وضوح إن سكوت المجتمع الدولي عن استيلاء المنظمات الإرهابية على مدينتي درنة وبنغازي قد شجعها وحلفاءها على الاستيلاء على العاصمة طرابلس، وأن السكوت على تدميرها لمطار طرابلس الدولي، والاستيلاء على مؤسسات الدولة وطرد الحكومة الشرعية منها، قد شجعها على مواصلة الحرب للاستيلاء على الموارد النفطية للبلاد، خاصة بعد أن نجح الجيش الليبي في طردها من أغلب أحياء مدينة بنغازي، وأوقف تقدمها في الجبل الغربي.

إن الإرهاب ليس عقيدة فقط، بل هو أفعال بالدرجة الأولى. وتعريف الإرهاب في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب يشمل ”كل فعل يلحق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر“. هذا هو تعريف الإرهاب في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وهذا ما دعا مجلس النواب الليبي إلى تصنيف تحالف مليشيات فجر ليبيا على أنها مليشيات إرهابية. ولا أعتقد أن هناك من ينكر أن هذا التعريف ينطبق عليها تماما. وقد صنفها مجلس النواب كذلك بعد حرقها لمطار طرابلس ومنازل سكان ورشفانة غرب طرابلس ومنازل المسؤولين، والاستيلاء على مؤسسات الدولة في العاصمة، ومهاجمة الهلال النفطي.

إذن لم يكن مجلس النواب مخطئا أبدا، رغم معارضة بعض أعضاء هذا المجلس.

إن الشعب الليبي يشعر بخذلان المجتمع الدولي له، بسبب غياب الدعم الكافي لمجلس النواب المنتخب، والحكومة المنبثقة عنه، والسكوت على بعض الدول التي تدعم الميليشيات التي تسعى إلى إسقاط البرلمان وتشجعها على مواصلة احتلالها للعاصمة طرابلس ومؤسسات الدولة، بل إن هناك من يشوه الحقائق، ويتغاضى عن الجرائم لتكريس الوضع الراهن.

إن ممثل إحدى الدول الدائمة العضوية في هذا المجلس لم يخجل، للأسف، من الزعم بأن إحدى المليشيات المتحالفة مع أنصار الشريعة هي الوحيدة التي تحارب الإرهاب في ليبيا، وأنا أتحداه وحكومته إن كان ما قاله رأي حكومته أن يقنع تلك المليشيات بمجرد إعلان فك ارتباطها بأنصار الشريعة أو أن تصف أنصار الشريعة بأنها تنظيم إرهابي كما فعل هذا المجلس. ومثل هذه التصريحات تستدعي اعتذارا رسميا من الدولة المعنية للشعب الليبي. ومن الواضح الآن أن إحدى الدول دائمة العضوية لا تريد للسلطات الشرعية استعادة العاصمة بتقديمها الدعم السياسي لمليشيات معينة، ومعارضتها تسليح الجيش الليبي بكل قوة، وهذا التصرف يثير الكثير من الأسئلة لدى عامة الشعب الليبي الذي يتطلع إلى تحقيق الأمن والسلام، ووقف سفك الدماء واسمحوا لي أن أشاطركم بعض التحليلات السائدة في الأوساط السياسية والثقافية الليبية، وهي تقول إن هذه الدولة إما تخطط مع عملائها لتقسيم ليبيا أو تحاول تهيئة الظروف لمواطنيها من أصل ليبي، أقول لمواطنيها من أصل ليبي، ليكونوا على رأس السلطة في ليبيان باعتبارهم الأغلبية في قيادة ما يسمى التيار الإسلاموي. وأيا كانت الأهداف، فإنها لا تخدم الأمن والسلم في ليبيا والعالم، ولا تتماشى مع مسؤولياتها كعضو دائم في مجلس الأمن وستكون لها آثار مدمرة على العلاقات الطيبة التي تعززت بين الشعبين خلال السنوات الأخيرة. وهناك دول أخرى، ومنها أعضاء في هذا المجلس ودول من المنطقة، لم تستجب لرغبة الحكومة الشرعية في تغيير السفراء المعتمدين لديها وهي بذلك من الناحية العملية تقيم علاقات دبلوماسية مع المليشيات التي تسيطر على العاصمة والمتحالفة مع أنصار الشريعة، وقد تضطر الحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح هذه الحالة، ولو استدعى الأمر تعليق العلاقات مع هذه الدول.

إن إعاقة استعادة السلطات الشرعية لمؤسسات الدولة في العاصمة وبسط سلطة الدولة على جميع أراضيها يعني فقط دعم انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة ويعني التستر على جرائم التهجير القسري للمواطنين الليبيين من ورشفانة وتاورغا وعدد من القرى الليبية الأخرى، ويعني استمرار معاناة مئات آلاف اللاجئين الليبيين من شظف العيش في الدول المجاورة، واستمرار حرمان أبنائهم من الدراسة.

ولا يمكن أن يرتبط حل هذه المآسي بنتائج حوار وطني بقي حتى الآن رهينة لإرادة مليشيات تقتات على الجرائم وتتلذذ بإذلال الليبيين وتفريغ البلد من المثقفين والناشطين السياسيين والحقوقيين بسبب التهديد.

ويجب ألا تظل معالجة الحالة الأمنية ومحاربة الإرهاب مرهونتين بنجاح الحوار الوطني، بل يجب أن يكونا موازيتين للحوار إذا أردنا لليبيا ألا تسقط بكاملها في يد الإرهاب، وإذا أردنا للإرهاب ألا ينتشر في المنطقة بأسرها.

إن الشعب الليبي يتطلع إلى نجاح السيد برناردينو ليون في إقناع قادة المليشيات، أقول قادة المليشيات وليس القادة السياسيين، بقبول تشكيل حكومة وحدة وطنية من ليبيين لا يحملون الجنسيات الأجنبية يعتمدها مجلس النواب بجميع أعضائه، وتتولى مهامها في العاصمة وفي تاريخ محدد بعد أن تنسحب منها كل المليشيات ويتوفر لها الأمن اللازم لممارسة مهامها بعيدا عن التهديد والابتزاز.

أريد أن أؤكد هنا بأنه للمرة الأولى منذ عام ٢٠١١، توجد في ليبيا حكومة شرعية لا تخضع لتهديد المليشيات

وابتزازها وما كان ليتحقق ذلك، لو لم يعد تجميع بعض وحدات الجيش الليبي وتنظيمها في المنطقة الشرقية. قد يكون أداء الحكومة ضعيفا، أو ليس في مستوى توقعات الشعب الليبي والمجتمع الدولي، ولكن ثمة ظروف موضوعية تجعل هذه الحكومة الشرعية غير قادرة على تلبية طموحات الشعب الليبي، فهي تعمل من خارج مقارها في العاصمة طرابلس وتعمل بعدد محدود من موظفيها وتعمل دون موارد مالية تذكر وتعمل في ظروف حرب ومن دون دعم يذكر من جانب المجتمع الدولي للأسف.

لا يمكن أن نمنع الحكومة من اقتناء السلاح والأجهزة والمعدات العسكرية المناسبة لتعزيز قدرات الجيش والأجهزة الأمنية، وفي نفس الوقت نلومها على عدم قدرتها على السيطرة على الأوضاع الأمنية وعلى الحدود وعدم قدرتها على منع انتشار السلاح داخل البلد وخارجه.

لقد قدمت رئاسة أركان الجيش الليبي طلبات محددة للإعفاء من حظر السلاح إلى لجنة الجزاءات، تتعلق بتعزيز قدرات سلاح الجو الليبي ليتمكن من مراقبة الأراضي والحدود الليبية، ويمنع وصول الإرهابيين إلى حقول النفط والمنشآت النفطية وحماية ثروات البلد، وسنرى خلال الأيام القادمة مدى جدية أعضاء هذا المجلس وحرصهم على الأمن والاستقرار في ليبيا والمنطقة.

إن الشعب الليبي لن يقبل، من الآن فصاعدا، الوقوف على الحياد بين السلطات الشرعية والتنظيمات الإرهابية، ولن يقبل أن تستمر أي دولة، تدعي الخير لليبيا، في تزويد ميليشيات فجر ليبيا بالسلاح والدعم السياسي والإعلامي. يجب أن يكون موقف هذا المجلس وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا واضحا إزاء ما تقوم به تلك الدول، ومتسقا مع قرارات مجلس الأمن، وخاصة القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ٢١٧٤ (٢٠١٤). إن من يريد أن يكون شريكا لليبيين، من يريد أن يكون شريكا لليبيين، أو وسيطا نزيها فعليه أن يستمع إلى سلطتهم الشرعية التي انتخبوها وأن يراعي مصلحتهم ويحترم إرادتهم المعبر عنها في الانتخابات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.